مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

نتائج الانتخابات العراقية تكشف التحولات المفاجئة في موازين القوى

كيف ساعدت السعودية داعش لتستولي على شمال العراق؟

مستقبل النفط العراقي مرهون بالوضع السياسي

الأحد / ١٠ / ٨ / ٢٠١٤

السنة الثانية

العدد ((٨٥))

نشرة استراتيجية يومية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية

- كيف ساعدت السعودية داعش لتستولي على شمال العراق؟ | ٣

مقالات استراتيجية

- نتائج الانتخابات العراقية تكشف التحولات المفاجئة في موازين القوى | ٤
- استعدوا للاستقلال الكردي | ٦
- هل تستطيع داعش الاستيلاء على عاصمة العراق؟ | ٨
- ساعدوا العراق لإنقاذه من الطائفية | ١٠
- كيف ساعدت السعودية داعش لتستولي على شمال العراق؟ | ١٢
- مستقبل النفط العراقي مرهون بالوضع السياسي | ١٦
- مسوّدة قانون الكهرباء العراقي:أين الصواب وأين الخطأ؟ | ١٩

متابعات إعلامية بمناسبة أحداث الموصل | ٢٢

هيئة التحرير

رئيس التحرير

المهندس عماد محمد الحسين

هيئة التحرير

د. حيدر حسين آل طعمة

د. علي أحمد فارس

حيدر رضا محمد

حسين باسم عبد الأمير

مؤيد جبار حسن

لقاء حامد عباس

إعلام المركز

ليث علي شمران

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

حسين شمران

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [٨٥]

كيف ساعدت السعودية داعش لتستولي على شمال العراق؟

في هذا العدد ترجمة ملخصة لست مقالات أخرى تسلط الضوء على الأحداث الجارية في العراق الآن وفي المستقبل، ففي مقال «**نتائج الانتخابات العراقية تكشف التحولات المفاجئة في موازين القوى**» يشير الكاتب إلى الانتخابات البرلمانية التي جرت في نهاية نيسان الماضي التي أظهرت تحولاً جذرياً في موازين القوى وفي الاستقطاب الطائفي، ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة إقبال العرب السنة في المحافظات المختلطة، إذ يتكون البرلمان الجديد بمعظمه من أغلبية الإسلاميين الشيعة الذين ارتفعت حصتهم إلى ١٨١ مقعداً من أصل ٣٢٨، ويتطرق الكاتب إلى محاولات المالكي الحثيثة لكسب الولاية الثالثة من خلال الحصول على دعم الكربولي وسليم الجبوري، **ولعل هذا الأمر من جملة العوامل التي تفسر الحملة القوية والضارية ضد هذه الولاية.**

وفي مقال «**استعدوا للاستقلال الكردي**» يؤيد زلماي خليل زاد المطالب الكردية ولربما **سيتم تزويد الأكراد بالأسلحة الثقيلة بحجة مواجهة داعش تمهيداً لتعديل توازن القوى مع بغداد لصالح كردستان وإلى الأبد**، ويأتي هذا في إطار تقسيم وتجزئة العراق وهو الهدف الأصلي من إسقاط الطاغية صدام.

وفي مقال «**هل تستطيع داعش الاستيلاء على عاصمة العراق؟**» نلاحظ أن التهديد بالهجوم على بغداد ونشر أخباره بشكل متكرر وترويج دعايات وإشاعات سوداء كثيرة في هذا المجال، **يأتي في إطار الحرب النفسية لضرب المعنويات ومحاولة إشغال الشيعة بعقر دارهم بعيداً عن الموصل وبقية المناطق الغربية تمهيداً لقيام الإقليم السني وبالتدريج.**

وفي مقال «**ساعدوا العراق لإنقاذه من الطائفية**» نلاحظ التأكيد على أسطورة تهميش السنة وضرورة إبعاد المالكي وتأسيس حكومة جديدة، هذا الاتجاه والأسلوب الطائفي الرخيص نلاحظه في أغلب المقالات، مما **يدل على مدى التخطيط المسبق لتجزئة العراق وتقسيمه لصالح إسرائيل، ويوضح دور داعش البارز في هذا المخطط التقسيمي.**

وفي مقال «**كيف ساعدت السعودية داعش لتستولي على شمال العراق؟**» يسلط الكاتب الضوء على الدور التركي والخليجي في مساعدة وتمويل الإرهاب وداعش **لتجزئة دول المنطقة** ورسم خريطة بديلة لسايكس - بيكو.

وأخيراً في مقال «**مستقبل النفط العراقي مرهون بالوضع السياسي**» يشير الكاتب إلى حقيقة استراتيجية وهي: إن إنتاج النفط في العراق سيفشل في مقابل التوقعات الأخيرة، والسبب في ذلك التكهن هو أن السياسة - وليس الوضع الأمني أو اللوجستي - ستكون أكبر العوامل المحددة لمسار النفط العراقي في السنوات المقبلة.

وفي الختام نود التأكيد بأن مطالعة هذه المواد الاستراتيجية باستمرار ومعرفة ما يجري ويدور في العقل الاستراتيجي الغربي والأمريكي بالذات يعد من مستلزمات فهم وإدراك حجم وخطورة التحدي تمهيداً لمواجهته وفق الإمكانيات المتاحة.

العدد [٨٥]

نتائج الانتخابات العراقية تكشف التحولات المفاجئة في موازين القوى

الكاتب: كيرك أج سويل / محلل للمخاطر السياسية مقيم في الأردن، ينشر
النشرة الإخبارية نصف الشهرية التي تغطي السياسة العراقية
مجلة ذا ناشيونال - ٢٠١٤/٦/٩
ترجمة وتلخيص: لقاء حامد

الانتخابات البرلمانية التي جرت في نهاية نيسان الماضي أظهرت تحولاً جذرياً في موازين القوى وفي الاستقطاب الطائفي، ويرجع ذلك إلى انخفاض نسبة إقبال العرب السنة في المحافظات المختلطة، إذ يتكون البرلمان الجديد بمعظمه من أغلبية الإسلاميين الشيعة الذين ارتفعت حصتهم إلى ١٨١ مقعداً من أصل ٣٢٨، وتركت هذه الانتخابات الفصائل العربية السنية ضعيفةً ومقسمةً، إذ فازت قائمة متحدون بزعامة أسامة النجيفي بـ ٢٧ مقعداً، وكان فوزاً باهض الثمن بعد أن كان لدى هذه الفصائل ٤٥ مقعداً في الدورة السابقة

يستهل الكاتب مقاله بالإشارة إلى أن الانتخابات البرلمانية العراقية التي جرت في نهاية نيسان أظهرت تحولاً جذرياً في موازين القوى وفي الاستقطاب الطائفي، ويرجع ذلك إلى **انخفاض نسبة إقبال العرب السنة في المحافظات المختلطة، إذ يتكون البرلمان العراقي بمعظمه من أغلبية الإسلاميين الشيعة** الذين ارتفعت حصتهم إلى ١٨١ مقعداً من أصل ٣٢٨ عام ٢٠١٤. في حين شهد عام ٢٠١٠ النسبة العالية للائتلاف الشيعي العربي العلماني السني الذي فاز بـ ١٠١ مقعد، ٩١منها لائتلاف العراقية بزعامة رئيس الوزراء السابق اياد علاوي (وهو شيعي علماني)، وانخفضت حصة تلك المجموعتين إلى ٧٦ فقط، كما نجحت الأحزاب الكردية في إضافة خمسة مقاعد لتصل إلى٦٢.

تركت نتائج الانتخابات الفصائل العربية السنية ضعيفة ومقسمة، وفازت قائمة متحدون بزعامة رئيس البرلمان أسامة النجيفي بـ ٢٧ مقعداً، وكان فوزاً باهض الثمن بعد أن كان لدى هذه الفصائل ٤٥ مقعداً في الدورة السابقة، تلاها علاوي الذي حصل على ٢١ مقعداً من خلال نهجه غير الطائفي الذي يغلب عليه الطابع السني الوطني، وفاز التحالف العربي لصالح المطلك بـ ١١ مقعداً، وهناك عشرة مقاعد فازت بها الفصائل السنية الأخرى المتحالفة مع المالكي الشيعي، وفاز التحالف المدني العلماني وغالبيته من الشيعة بخمسة مقاعد.

بمجرد ما بدأ حجم خسارتهم بالوضوح، بدأ زعماء السنة بالسعي للوحدة وفكروا بتشكيل «اتحاد القوى الوطنية» وهو **ائتلاف واسع من النواب العرب السنة ليكون بمثابة ثقل موازن للتفاوض مع الإسلاميين الشيعة والأكراد**. بدأ الحديث عن هذه الخطوة في

١٩ أيار، وظهرت النتائج الرسمية بعد يوم. ولكن الاتحاد بدأ بالانهيار بعد أسبوع عندما نشب شجار على قناة البغدادية في برنامج استوديو التاسعة الذي يقدمه الناقد المثير للجدل أنور الحمداني.

في ٢٦ أيار، التقى علاوي مع القادة السنة في منزل النجيفي لوضع اللمسات الأخيرة على الجبهة الجديدة، ولكن بالكاد التقيا بواحد من النواب المنتخبين من قبل علاوي وهو «عبد الله الجبوري» الذي ظهر على برنامج الحمداني وبدأ يندد بالنواب السنة الآخرين، إما بسبب شرائهم من قبل المالكي أو رضوخاً لتهديدات باتخاذ إجراءات قانونية. **وكان جوهر مزاعم الجبوري بأن المالكي قد هدد اثنين من الشخصيات الرئيسة في قائمة متحدون هما جمال الكربولي من الأنبار وسليم الجبوري من ديالى لدعم محاولته بولاية ثالثة.**

الأكثر إثارة للجدل أن الجبوري ادعى بأن الكربولي أقام «سوقاً مفتوحة لشراء النواب السنة»، وكان هذا في اجتماع حضره الجبوري بنفسه وزعم أنه **جزء من جهود خطط لها منذ مدة طويلة لإنشاء مجموعة من شأنها التصويت على إعادة انتخاب المالكي إما طمعاً أو خوفاً**، ومن هنا توسع النقاش وتناول الطبقة السياسية السنية وظهر على القنوات التلفزيونية العراقية، مما دفع النجيفي إلى التوقف عن الحديث عن الاتحاد تماماً. للكربولي **تاريخ من الاتهامات بالفساد** تعود إلى حقبة توليه منصب رئيس جمعية الهلال الأحمر العراقية، وقد أُفرج عنه من السجن قبل إعادة انتخاب المالكي في ٢٠١٠ بمدة وجيزة، وأصبح شقيقه أحمد كربولي وزير الصناعة في ذلك الوقت. وقد طغت على مدة توليه المنصب ادعاءات بالفساد وعلى الرغم من الشك الكبير حوله، لم يكن هناك أي تلميح عن الملاحقة القضائية حتى بعد خلافه مع المالكي في الصيف الماضي. أما بالنسبة للجبوري فقد أُثيرت ثلاث تهم جنائية غامضة بشأن صلته بالإرهاب ولكنه قال: إنها أُسقطت عنه مؤخراً ولم يكن هناك تدخل من قبل المالكي.

يشكل كل من حزبي الكربولي والجبوري أغلبية المقاعد الـ ٢٧ في متحدون، ومن غير المرجح أن يقوم الجبوري بسحب جميع النواب من حزبه بعيداً عن هذه المجموعة، ومع موقف السنة الضعيف أصلاً، فإن التأثير المشترك للانشقاق سيكون مدمراً. **أصبحت الصورة أكثر وضوحاً في ٣٠ أيار، عندما وقف كل من الكربولي والجبوري جنباً إلى جنب مع مجموعة من زعماء السنة المتحالفين مع المالكي وتحت اسم اتحاد القوى الوطنية في مؤتمر صحفي وأيدوا مبدأ المالكي في تشكيل «حكومة الأغلبية».**

ومن المفارقات أن أحد حلفاء المالكي السنة أحمد أبا ريشة، زعيم عشائر الأنبار، الذي كان ناقداً شرساً حتى قبل عام عندما بدأت مصادر أمنية تسرب أخباراً بأنه على صلة بتنظيم القاعدة. ثم في كانون الأول ظهر محمد خميس ابن شقيق أبي ريشة في شريط فيديو تم بثه على التلفزيون الرسمي يدعي أنه كان «أميراً» في جماعة متطرفة منبثقة عن تنظيم القاعدة، ثم انقلب على الجماعة بعد مدة وبدأ القتال مع القوات الحكومية، وعندما اغتيل محمد خميس في هجوم انتحاري يوم الأربعاء الماضي لم تتطرق الحكومة إلى أنها لفقت ضده مزاعم جنائية قبل خمسة أشهر من مقتله. مذكرات التوقيف كانت فعالة من قبل وقد يكون لها أثر جيد مرة أخرى.

رابط المقال: http://goo.gl/erSTgv

العدد [٨٥]

استعدوا للاستقلال الكردي

الكاتب: زلماي خليل زاد/سفير الولايات المتحدة لدى العراق ٢٠٠٥-٢٠٠٧
صحيفة النيويورك تايمز - ١٣/٧/٢٠١٤
ترجمة وتلخيص لقاء حامد

في غياب تشكيل حكومة وحدة وطنية ستستمر الحرب الأهلية في العراق بلا هوادة، وسينمو الصراع الطائفي والفوضى في المناطق السنية وكذلك ستزداد سلطة داعش، وسيصبح الشيعة أكثر اعتماداً على الميليشيات الطائفية وعلى إيران، وهذا المسار يهدد الأمن الأميركي، لذا ينبغي مواصلة العمل لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتقديم المساعدة المحدودة لمكافحة داعش، ويجب أيضاً تكثيف العلاقات مع كردستان عن طريق نشر فريق لتقييم احتياجات الإقليم وتنسيق الاستراتيجيات الأمنية لحماية المنطقة ضد داعش

في مطلع مقاله يذكر الكاتب أنه **في الأسابيع المقبلة يتعين على قادة العراق اتخاذ قرارات تثبت وجودهم، وفي حال لم يتمكنوا من تشكيل حكومة موحدة بقيادة رئيس وزراء جديد ودفع السنة المعتدلين والعشائر لمحاربة داعش، فمن المرجح أن يتفكك العراق.** وفي حال فشلت الحكومة المركزية في منح تنازلات مُقنعة للسنة والأكراد، فسوف يندفع الكرد باتجاه السيادة والاستقلال وهُم جادون في ذلك، وعلى المجتمع الدولي التكيف مع هذا الواقع الجديد، وفي حين يتحمل جميع القادة العراقيين مسؤولية حل الأزمة الحالية، تقع المسؤولية الأكبر على السياسيين الشيعة في البلاد الذين يسيطرون على الحكومة المركزية، ويجب على الأحزاب الشيعية اختيار مرشّح لمنصب رئيس الوزراء يمكنه تحقيق المشاركة في السلطة واللامركزية في الحكومة وعدم تسييس القوات الأمنية.

وكشرط أساسي للعمل مع الحكومة المركزية، تطالب كردستان بحقها في تصدير نفطها، ودمج كركوك ومناطق أخرى استحوذت عليها مؤخراً، وتسوية القضايا المتعلقة بالميزانية السابقة والحفاظ على استقلالية مواردها المالية الخاصة بها، وإبقاء سيطرة أجهزة الأمن «البيشمركة» في المنطقة، وكذلك **الحصول على أسلحة للدفاع عن نفسها ضد داعش**، وبما أن الأكراد ليسوا على ثقة بموافقة بغداد على هذه المطالب، **لذا بدأوا بالاستعداد للانفصال**، وطلب مسعود برزاني من البرلمان في الإقليم إنشاء لجنة انتخابية وتحديد موعد لإجراء الاستفتاء على الانفصال. **الحجج التي طرحتها كردستان للانفصال معقولة، فهي أكثر استقراراً وازدهاراً وأكثر تسامحاً من باقي أجزاء العراق، وبغداد غير قادرة على حماية شعبها، وسوف لن تكون قادرة على القيام بذلك في المستقبل المنظور، وهناك ما يقرب من مليون عراقي بما في ذلك العديد من المسيحيين لجأوا إلى كردستان.** في أعقاب تقدم داعش، أصبح لدى كردستان الآن حدود مشتركة بطول ٦٠٠ ميل مع هذا الكيان الإرهابي الذي أعلن لنفسه الخلافة الإسلامية الجديدة. ومن أجل الدفاع عن النفس، **لا بد أن يحصل الأكراد على أسلحة خاصة بهم** وأن

يحافظوا على العلاقات الأمنية مع الدول الأخرى. وبما أن بغداد أوقفت مدفوعات الميزانية، فبالتالي يتوجب على كردستان بيع نفطها لتسديد نفقاتها.

لسنوات عدة فشلت الحكومة العراقية التي يقودها الشيعة في التعامل مع السنة أو الأكراد كشركاء، والآن أصبح كثير من السنة يعارضون تلك الحكومة وبشدة واصطفُّوا إلى جانب المنظمة الإرهابية المتطرفة داعش. **مطالب السنة تتركز حول الفيدرالية والحكم الذاتي ووضع حد لاجتثاث البعث، وتفويض حماية الأمن في مناطقهم إلى القوات المحلية.** وقد تم إقحام الأكراد في خارطة العراق ضد إرادتهم، وتحملوا الكثير من القمع والقتل خلال القرن الماضي. وفي الأسابيع الأخيرة، أطلقت القيادات الكردية مبادرة دبلوماسية كبرى على الصعيد الدولي والمحلي لتعزيز نهج مزدوج المسار من أجل الاستقلال.

ويضيف كاتب المقال، عندما تتكيف واشنطن مع هذا الواقع الجديد، فإنها ستقوم بما يلزم لتبنّي استراتيجية مماثلة تتضمن مواصلة مساعدة زعماء العراق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، **ولكن عليها الاستعداد لفشل تلك الجهود، فالمالكي الذي فازت كتلته النيابية في الانتخابات لا ينوي التخلي عن السلطة،** كما أن العقبة الرئيسة أمام تشكيل حكومة وحدة هو المعارضة الشديدة من العرب السنة والأكراد وبعض الأحزاب الشيعية لإطالة أمد حكم المالكي. وقد أشار رجل الدين الشيعي البارز في العراق، آية الله العظمى علي السيستاني أيضاً إلى تفضيله للتغيير. وكما قال السفير الأمريكي في العراق «**لقد عملت مباشرة مع السيد المالكي، وأنا أعرف أنه سيقاوم بعناد كل المحاولات الرامية لعزله، وإذا ما وافق على التنحي في نهاية المطاف، فمن المرجح أن يطالب بضمانات تتعلق باختيار خليفته من أوساط موثوق بها؛ وقد يصر أيضاً على موقع له في أي مكان آخر في الحكومة**».

في غياب تشكيل حكومة وحدة وطنية ستستمر الحرب الأهلية في العراق بلا هوادة، وسينمو الصراع الطائفي والفوضى في المناطق السنية وكذلك ستزداد سلطة داعش، وسيصبح الشيعة أكثر اعتماداً على الميليشيات الطائفية وعلى إيران، وهذا المسار يهدد أمن أميركا، لذا ينبغي عليها مواصلة العمل لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وتقديم المساعدة المحدودة لمكافحة داعش، ويجب أيضاً تكثيف علاقاتها مع كردستان عن طريق نشر فريق لتقييم احتياجات كردستان وتنسيق الاستراتيجيات الأمنية لحماية المنطقة ضد داعش. ولمساعدة كردستان في دفع نفقاتها ينبغي على واشنطن أن تخفف من معارضتها لمبيعات النفط الكردية، ولا بد أيضاً من زيادة المساعدات الإنسانية للاجئين والمشردين هناك. **الأسابيع المقبلة ستكون حاسمة، وأفضل سيناريو للعراق هو إقامة بلد لا مركزي مع نظام اتحادي في المناطق ذات الأغلبية العربية، والعمل ضمن اتحاد كونفدرالي مع كردستان، وبديل ذلك هو حرب أهلية شيعية - سنية، وظهور كردستان مستقلة.**

وأخيراً يشير الكاتب إلى أنه على الرغم من أن واشنطن لن تتخلى عن جهود مساعدة العراق في تشكيل حكومة الوحدة، لكنها **يجب أن تفكر جدياً في بدائل واقعية إذا ما انهار العراق، ومهما حدث، فإن تعزيز العلاقات مع كردستان الآن سوف يخدم المصالح الأمريكية المقبلة.**

رابط المقال: http://goo.gl/CNT4y4

العدد [٨٥]

هل تستطيع داعش الاستيلاء على عاصمة العراق؟

الكاتب: حيدر الخوئي/ زميل مساعد في مؤسسة تشاثام هاوس
٢٠١٤/٦/١٩
ترجمة وتلخيص: لقاء حامد

إن العراق يعاني من الاستقطاب الطائفي ولكنه ليس العامل المؤثر الوحيد على الصراع ومجريات الأحداث، وما سيحدث يعتمد كثيراً على تصرف الميليشيات الشيعية وعلى مدى قدرة داعش على شن هجوم كبير من شأنه أن يجبر الناس العاديين وليس الميليشيات المنظمة على حمل السلاح والانضمام إلى المعركة

يصف الكاتب ما حدث عندما سقطت الموصل ثالث أكبر مدينة في العراق على أيدي داعش في العاشر من حزيران الماضي ويقول: **ساد بغداد شعور من القلق والاضطراب وكان هناك تغيير ملحوظ في حركة المرور في العاصمة صباح اليوم التالي مع تواجد مكثف لدوريات قوات الجيش في نقاط التفتيش.** وفي يوم ١٦/حزيران فقدت القوات العراقية سيطرتها على تكريت شمال بغداد واندلعت اشتباكات غرب وجنوب المدينة واستشعر السكان خطر وصول القتال قريباً من منازلهم. وكان ما يزال النزاع جارياً في مدينة بعقوبة إلى الشمال الشرقي من بغداد، كما سقطت بلدة تلعفر القريبة من الحدود السورية تماماً تقريباً بأيدي داعش. **وما زالت هناك أسئلة بلا إجابة ومنها، كيف تمكن بضعة آلاف من مقاتلي داعش من تحقيق هذه المكاسب السريعة. وحدات الجيش كانت مأمورة بالانسحاب، والبعض الآخر يقول إنها لم تتلق أي أوامر على الإطلاق، ولكنها قررت الفرار حال وصول المقاتلين. وأياً كانت الأوامر من الجهات العليا فإن سقوط هذه المدن لم يكن ممكناً من دون وجود درجة كبيرة من الدعم المحلي من قبل المدنيين والجماعات المسلحة الأخرى، بما في ذلك أنصار حزب البعث الصدامي.** كثير من الناس في الموصل وتكريت يكرهون القوات الحكومية ويرونها قوة احتلال، وليست جيشاً وطنياً، ويرجع ذلك جزئياً إلى قسوة تلك القوات وغلظتهم مع الأهالي، وبالمثل فإن العديد من الجنود الذين فروا من مواجهة داعش قرروا بأن هذه المدن التي كانت دائماً غير مرحبة بهم لا تستحق الموت من أجلها.

يضيف الكاتب أن مختلف الجماعات المسلحة المتمردة قد تكون لها ايديولوجيات متنافسة - على الورق على الأقل، فالبعثيون يشكلون لعنة على الإسلاميين، والعكس بالعكس - لكنهم وجدوا في الحكومة المركزية عدواً مشتركاً، **ومن المحتم أن تنهار في الأشهر المقبلة تلك العلاقات بين الجماعات المتمردة، وعندما يندلع القتال سيكون بالوحشية والدموية نفسها كما حصل في سوريا.** ويمكننا أن نرى القتال بين الجماعات السنية حتى أثناء محاربتهم على حد سواء للحكومة العراقية التي يقودها الشيعة.

في مواجهة مثل هذا العدو الوحشي الجديد اعتمدت الحكومة العراقية على الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران للقيام بدور القوات شبه العسكرية وشبه الرسمية، وهذه الميليشيات أحياناً تكون ساندة وأحياناً هي رأس الحربة في عمليات الجيش العراقي لمكافحة الإرهاب، وقد تم نشرها بقوة وكثافة على مشارف بغداد يوم ١١ حزيران (وهم كانوا نشطين هناك بالفعل). رجل الظل الإيراني قائد فيلق القدس الجنرال قاسم سليماني زار بغداد في اليوم نفسه لتعزيز الروح المعنوية لمقاتلي الميليشيات الشيعية وقام بجولات مع السياسيين الشيعة المختلفين.

أجرى العراق أول انتخابات عامة منذ انسحاب القوات الأمريكية في ٣٠ نيسان، وما زالت مختلف الكتل تتفاوض على تشكيل الحكومة المقبلة. **وعلى الرغم من تركيز وسائل الإعلام على البعد الطائفي للأزمة العراقية الحالية، فإن الواقع أكثر تعقيداً.** خلال صلاة الجمعة في ١٣ حزيران أعلنت المرجعية الدينية الشيعية في العراق بزعامة آية الله علي السيستاني من خلال الممثل الرسمي له، أن العراقيين يجب أن ينضموا إلى القوات المسلحة لمكافحة الإرهاب، **وقد تم تصوير هذا على نطاق واسع بأنها دعوة الشيعة لحمل السلاح ومحاربة أهل السنة، ولكن هذا خاطئ تماماً.**

يقول الكاتب: لقد التقيت مع آية الله السيستاني في مكتبه في ١٤ حزيران الواقع في زقاق ضيق في أحد أقدم شوارع النجف المؤدي إلى مكتبه حيث يصطف الناس لزيارته، فضلاً على العشرات من حراس الأمن الشخصيين. وقال لي: «**إن فتواه لمحاربة داعش لم تكن فقط لحماية الشيعة أو المواقع الدينية الشيعية بل للدفاع عن الوطن وشعبه كما أن داعش تشكل تهديداً للسنة أيضاً**». وفي اليوم نفسه، أصدر آية الله بياناً على موقعه على الانترنت، حث فيه العراقيين على ضبط النفس والامتناع عن النشاط المسلح خارج الإطار القانوني للدولة، وفي هذا إشارة دقيقة إلى الميليشيات.

تجدر الإشارة إلى أن بعض المقاتلين السنة انظموا أيضاً إلى المقاومة ضد داعش، وقوات من بعض العشائر السنية المناهضة لتلك الجماعة يقاتلون إلى جانب الجيش العراقي في الرمادي، فضلاً على غيرها من المحافظات إلى الشرق والشمال من بغداد. في ١٥ حزيران ظهرت **أشرطة فيديو توثق مذبحة العشرات من الجنود العراقيين من قبل الجهاديين في تكريت**. وقال موظف في نيويورك تايمز: إن الجنود السنة تم اعطاؤهم ملابس مدنية وأرسلوا إلى منازلهم، **في حين أن الجنود الشيعة أُعدموا دون محاكمة من قبل داعش**. ولكن رئيس مقاتلي العشائر السنية في سامراء الذين يقاتلون داعش يقول إن السنة قُتلوا أيضاً في تلك الفظائع، ولا أحد يعرف الحقيقة.

ويختتم المقال بالتأكيد على أن العراق يعاني من الاستقطاب الطائفي ولكنه ليس العامل المؤثر الوحيد على الصراع ومجريات الأحداث، وما سيحدث يعتمد كثيراً على تصرف الميليشيات الشيعية وعلى مدى قدرة داعش على شن هجوم كبير من شأنه أن يجبر الناس العاديين وليس الميليشيات المنظمة على حمل السلاح والانضمام إلى المعركة.

رابط المقال: http://goo.gl/TWi7UI

العدد [٨٥]

ساعدوا العراق لإنقاذه من الطائفية

الكاتبان: تشارلس ديلفر/ رئيس فريق الاستقصاء المكلف بالبحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية بعد عام ٢٠٠٣، وسمير الصميدعي/ السفير العراقي لدى الولايات المتحدة ٢٠٠٦-٢٠١١
صحيفة الواشنطن بوست - ١١/٧/٢٠١٤

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد

ما يحتاجه البلد هو «حكومة إنقاذ وطني» برئاسة رئيس وزراء مقبول لدى جميع الطوائف ومحاط بضوابط وموازين لضمان خلو النظام السياسي الجديد من أي تمييز، ومثل هذه الحكومة يجب أن تمثل التغيير الجوهري والصحيح بعيداً عن الطائفية، فالنظام السياسي الحالي لا يمكنه إصلاح نفسه؛ لذا يجب تقديم الكفاءات المهنية الجديدة من خارجه، ومن الضروري إعطاء المجتمعات السنية حصة في الحكومة الجديدة وأن تكون أكثر وطنية وعدلاً وأن لا تعاملهم كمواطنين من الدرجة الثانية

يشير المقال في البدء إلى سقوط أجزاء من العراق على أيدي مجموعة من المتطرفين أطلقت على نفسها الدولة الإسلامية التي تمثل تهديداً قاتلاً لهذا البلد والمنطقة على نطاق أوسع، **وليس بإمكان واشنطن ولا بغداد إزالة هذا الورم الخبيث بالوسائل العسكرية وحدها، بل بالتنسيق مع السكان السنة المحليين الذين يعملون على إيواء الدولة الإسلامية ويتسامحون كثيراً مع تواجدها في مناطقهم حيث ينظرون إليها، على نحو خاطئ بالطبع، كوسيلة للخلاص من الحكومة المركزية القمعية البغيضة.** السنة لا يسعون إلى حكم العراق، ولكنهم لم يعودوا يطيقون التمييز، فمنذ وصوله إلى السلطة تعامل المالكي مع الانتخابات في ظل النظام الديمقراطي العراقي الوليد على أن الفائز يجب أن يحصل على كل شيء، مما ترك لدى السنّة قناعة متزايدة بأنهم سيخسرون كل شيء. المالكي ورفاقه قاموا بتسييس المؤسسات الرئيسة، بما في ذلك الجيش الذي انهار عندما تقدم مقاتلو داعش بسبب قياداته الفاسدة وضباطه غير المؤهلين، لذا فإن تدفق المساعدات إلى تلك القوات من دون إصلاح لن يسفر عن نتائج جيدة، **وبالتالي من الضروري لدحر هذا التهديد إعطاء المجتمعات السنية حصة في الحكومة الجديدة وأن تكون أكثر وطنية وعدلاً ولا تعاملهم كمواطنين من الدرجة الثانية، وعلى صانعي السياسة في الولايات المتحدة وضع هذه الحقيقة في الحسبان.**

هناك نقاط أساسية حول العراق قد لا تكون واضحة لصناع القرار في واشنطن:

- ما زال معظم العراقيين يعبرون عن أنفسهم بأنهم عراقيون أولاً وقبل كل شيء؛ واستخدام الطائفية كأداة سياسية خلقت استقطاباً واضحاً لم يكن له وجود من قبل في العراق، ولكن ذلك سلاح ذو حدين.
- على الرغم من أن هناك قلقاً باقياً في العراق من أن العديد من السنة، خاصة من أفراد الجيش العراقي السابق وأعضاء حزب البعث، يسعون للعودة إلى الحكم الاستبدادي عن طريق إحياء نهج الحاكم السني القوي صدام حسين، إلا أن هذه الأسطورة تناسب المالكي بالطبع. إن الغالبية العظمى من أعضاء حزب البعث في النظام القديم سواء كانوا مدنيين أو عسكريين شاركوا في الحزب لكونه السبيل

الوحيد لمواصلة حياتهم المهنية آنذاك. ومع كل الفظائع التي تميزت بها قيادة صدام للبلد، كان البعث علماني بشدة، والعلمانيون أعداء الدولة الإسلامية منذ الأزل وليسوا حلفاء لها، والتقارير الأخيرة الصادرة عن الدولة الإسلامية بقتل كبار القادة العسكريين السنة السابقين دليل على ذلك.

● الأسطورة الأخرى التي يتم ترويجها من قبل المتطرفين السنة، إن معظم الشيعة العراقيين موالون لإيران، ولكن في الثمانينات وإبان الحرب العراقية الإيرانية مات الآلاف من الشيعة العراقيين في القتال، فالشيعة في العراق معظمهم من أصول عربية والإيرانيون معظمهم أصولهم فارسية. وهويات العراقيين متعددة الجوانب كما هو الحال في كل العالم ما عدا جزءاً منهم لهم انتماءات طائفية.

يواصل الناس الحديث عن «حكومة وحدة وطنية» بوصفها حلاً للمشكلات الخطيرة التي تواجه العراق، ولكن هذا النهج فشل بالفعل. لمدة عشرة أعوام كان العراق يشكل حكومة محاصصة متكونة من مختلف الطوائف. ولكن الوزراء الذين ليسوا من الأحزاب الشيعية الإسلامية لم يكن لهم سلطة حقيقية على دوائرهم بسبب الأشخاص المعينين في دوائرهم من «الأحزاب المعتمدة» فأصبح هؤلاء الوزراء مجرد واجهة لا أكثر. وينطبق الشيء نفسه على صفوف القوات المسلحة والجامعات ووسائل الإعلام والمؤسسات الأخرى المستقلة بالاسم فقط والتي كانت تحت سيطرة رئيس الوزراء. **ما يحتاجه البلد بدلاً عن ذلك «حكومة إنقاذ وطني» برئاسة رئيس وزراء مقبول لدى جميع الطوائف ومحاط بضوابط وموازين لضمان خلو النظام السياسي الجديد من أي تمييز.** **مثل هذه الحكومة يجب أن تمثل التغيير الجوهري والصحيح بعيداً عن الطائفية، فالنظام السياسي الحالي لا يمكنه إصلاح نفسه؛ لذا يجب تقديم الكفاءات المهنية الجديدة من خارجه، ولكن يبدو أن إيران لا ترغب بذلك، وتشير التقارير الواردة من داخل الحكومة بأن إيران قد اعترضت على جميع المرشحين الشيعة المقبولين لدى السنة أو الشيعة العلمانيين لمنصب رئيس الوزراء وهذا يعني أن الأزمة ستستمر والنار التي كان يمكن إخمادها بواسطة الحل السياسي ستستعر أكثر.**

والسؤال المطروح الآن هو ما إذا كان لدى الولايات المتحدة الرغبة في القيام بما هو ضروري للعراقيين للوصول إلى حل سياسي ومنع إيران من عرقلته. كان لدى العراقيين الفرصة لحل مشاكلهم والتراجع عن الدولة الإسلامية ولكنهم لم يفعلوا ذلك. الجميع في المنطقة يريد أن يكون عاملاً مؤثراً على الأحداث، **ولكن إيران الوحيدة التي ذهبت إلى أبعد من ذلك لتمنع التسوية المطلوبة لإشراك السنة في الحكم وضيقت الخناق على العملية السياسية في بغداد، ولكن لا بد من وقف ذلك التدخل وإلا فهناك مساحات كبرى من العراق تضم احتياطيات هائلة من النفط ستتجزأ، ويمكن أن تتحول إلى دولة تابعة لإيران في أعقاب الحرب الأهلية، مع كثير من البؤس والدمار.** **واشنطن بحاجة إلى عزل المالكي، ولمواجهة إيران فإنها بحاجة أيضاً إلى تعيين مبعوث ينوب عنها ذو شأن ولديه خبرة حقيقية في السلطة ومخول لتحقيق الهدف الأساسي وهو هزيمة الدولة الإسلامية، وهو يحتاج للاجتماع مع أصحاب الرأي في المجتمعات الشيعية والسنية، ويجب أن يقنع السنة بأن واشنطن لن تتخلى عن مبدأ الشمولية، ويحتاج ذلك المبعوث إلى عقد الاتفاقيات والصفقات.**

الوضع في العراق سيء للغاية ولكنه ما زال قابلاً للحل، الدولة الإسلامية هي الخطر الماثل ولكن المشكلة الأساسية ان الزمر الطائفية تعمل على تخريب النظام الديمقراطي الناشئ لمصلحتها الخاصة. ولذلك فإن السكان السنة المحليين الذين لا يميلون لأي شيء يمثل الدولة الإسلامية، لم يتوفر لديهم بعد الحافز الكافي للقضاء عليها.

رابط المقال: http://goo.gl/QDQB2Z

العدد [٨٥]

كيف ساعدت السعودية داعش لتستولي على شمال العراق؟

الكاتب: باتريك كوكبيرن / صحفي ايرلندي، كان مراسلاً في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٧٩ لصحيفة الفاينانشال تايمز والآن لصحيفة الانديبندنت صحيفة الانديبندنت - ٢٠١٤/٧/١٣

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد

خلقت السعودية وحشاً بات من الصعب السيطرة عليه، وينطبق هذا على حلفائها مثل تركيا التي كانت الظهير الأساس والحيوي لداعش وجبهة النصرة عن طريق فتح الحدود التركية السورية، ولربما حان الوقت لتندم على دعمها للثورات السنية في سوريا والعراق، بعد ما بدأت وسائل الإعلام التابعة للجهاديين تتحدث عن أن هدفهم التالي سيكون آل سعود

يتساءل كاتب المقال في البدء قائلاً: **تُرى إلى أي مدى كانت المملكة العربية السعودية متواطئة مع داعش للاستيلاء على جزء كبير من شمال العراق؟ وهل يُعد ذلك إذكاءً للنزاع المتصاعد بين السنة والشيعة في العالم الإسلامي؟** قبل أحداث ٩/١١ وفي محادثة مذهلة ومشؤومة جرت بين **الأمير بندر بن سلطان**، السفير السعودي النافذ في واشنطن ورئيس الاستخبارات السعودية السابق مع رئيس المخابرات السرية البريطانية السابق **ريتشارد ديرلوف**، قال له الأمير بندر فيها: «إن الوقت ليس ببعيد عن أحداث الشرق الأوسط، كان الله في عون الشيعة، فهناك أكثر من مليار سني لديهم ما يكفي تجاههم».

تلك اللحظة القاتلة المتوقعة من قبل الأمير بندر قد حانت الآن لكثير من الشيعة، والسعودية تلعب دوراً هاماً في تحقيق ذلك من خلال دعمها للجهاد في العراق وسوريا. عندما استولت داعش على الموصل في ١٠ حزيران قتلت النساء والأطفال الشيعة في قرى جنوب كركوك وطلاب شيعة في قاعدة للقوة الجوية ودفنتهم في مقابر جماعية بالقرب من تكريت، كما فجرت المزارات والجوامع الشيعية واستولت على ٤٠٠٠ منزل وعدتها غنائم حرب في بلدة تلعفر التركمانية. الشيعة والطوائف الأخرى المرتبطون بها كالعلويين في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون السنة الآن في أجزاء من العراق وسوريا، **أصبحوا في وضع شديد الخطورة عما كان عليه اليهود في أيام سيطرة النازيين على أوروبا عام ١٩٤٠.**

وقال ديرلوف الأسبوع الماضي في حديث له: إنه **لا يشك في أن التمويل الكبير والمتواصل من قبل المانحين من القطاع الخاص في السعودية وقطر، حيث تغض السلطات الطرف عنهم، قد لعب دوراً محورياً في زيادة قوة داعش في المناطق السنية من العراق،** فمثل هذه الأشياء ببساطة لا تحدث من تلقاء نفسها،

وهذا يبدو واقعياً حيث إن القيادات العشائرية والطائفية في المحافظات ذات الأغلبية السنية تدين بالفضل الكثير لدافعي الضرائب في السعودية والخليج، وسيكون من غير المحتمل أن تتعاون مع داعش من دون موافقتهم. وكشف ديرلوف عن تنبؤ الأمير بندر بيوم حساب الشيعة، **وقال إن المملكة العربية السعودية تشارك في التمرد السني بقيادة داعش التي جذبت الاهتمام بشكل مدهش في مدة قصيرة**، وأضاف بأن تهديد داعش للغرب أمر مبالغ فيه لأنها على عكس تنظيم القاعدة بقيادة بن لادن في السابق منهمكة في صراع جديد «مسلم ضد مسلم». وللأسف فإن المسيحيين في المناطق التي استولت عليها داعش لا يرون ذلك حيث يتم تدنيس كنائسهم ويضطرون إلى الفرار، وهناك فرق بين تنظيم القاعدة وداعش، هو أن الأخيرة أحسن تنظيماً؛ وإذا هاجمت أهدافاً غربية فمن المحتمل أن تكون النتائج مدمرة.

الأمير بندر بن سلطان

ويستطرد الكاتب بالقول: إن توقعات الأمير بندر، الذي كان في قلب السياسة الأمنية السعودية لأكثر من ثلاثة عقود، **أن ١٠٠ مليون شيعي في الشرق الأوسط سيواجهون كارثة على أيدي الأغلبية السنية**، وسيقتنع العديد من الشيعة بأنهم ضحايا حملة تقودها السعودية لسحقهم. وقال معلق عراقي لم يشأ ذكر اسمه «**إن الشيعة بشكل عام يشعرون بالخوف الشديد بعد ما حدث في شمال العراق**». يرى الشيعة أن التهديد ليس عسكرياً فقط، بل عقائدي نابع من تأثير التيار السني الوهابي بشكل واسع وهو النسخة المتزمتة والمتعصبة للإسلام التي تتبناها السعودية والتي تعد الشيعة والمذاهب الإسلامية الأخرى مرتدين ومشركين. ويرى ديرلوف أن استراتيجية التفكير السعودي صيغت من قبل اثنين من المعتقدات أو المواقف العميقة الجذور؛ فنهم مقتنعون بأنه لا يوجد أي طعن شرعي أو مسموح به لنقاء عقيدتهم الإسلامية الوهابية النقية فهم المفوضون والأوصياء على أقدس المقدسات في الإسلام»، ولكن، وربما الأهمية الكبرى تعطى للمواجهة العميقة بين السنة والشيعة، واعتقاد السعوديين بأنهم يحتكرون الحقيقة الإسلامية يؤدي بهم إلى أن «ينجذبون بشدة تجاه أي تشدد يمكن أن يحد بشكل فعال من التوسع الشيعي».

الحكومات الغربية عادة ما تقلل من شأن العلاقة بين السعودية وعقيدتها الوهابية وبين الجهاديين، سواء كانوا من القاعدة التي تبناها أسامة بن لادن أو من قبل أبي بكر البغدادي وداعش. لا توجد مؤامرة أو سرية حول هذه العلاقات: ١٥ من أصل ١٩ من خاطفي الطائرة في أحداث ١١ أيلول كانوا سعوديين، كما كان بن لادن ومعظم الجهات المانحة الخاصة هم الذين مولوا العملية.

الخلاف بين تنظيم القاعدة وداعش قد يكون مبالغٌ به: فعندما قُتل بن لادن من قبل قوات الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠١١، أصدر البغدادي بياناً رثاه فيه وتعهدت داعش بشن ١٠٠ هجمة انتقاماً لمقتله. ولكن هناك دائماً مغزى آخر للسياسة السعودية تجاه تنظيم القاعدة والجهاديين يتناقض مع نهج الأمير بندر ونظرته لهم على أنهم تهديد قاتل للمملكة، **الذي يرى أن هؤلاء**

الإرهابيين يريدون تدمير آل سعود وإعادة تشكيل الشرق الأوسط، اعتمدت المملكة العربية السعودية سياسة مزدوجة بتشجيع الجهاديين كأداة مفيدة لمكافحة نفوذ الشيعة في الخارج ولقمع الشيعة السعوديين في الداخل بوصفهم تهديداً للوضع الراهن، وتلك السياسة المزدوجة انهارت خلال العام الماضي. التعاطف السعودي مع المتشددين ضد الشيعة وصفته وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون في وثائق رسمية تم تسريبها، حيث كتبت عام ٢٠٠٩ في برقية نشرتها ويكيليكس أن «**المملكة العربية السعودية ما زالت تدعم تنظيم القاعدة وحركة طالبان مالياً وبشكل واسع وكذلك جماعة عسكر طيبة في باكستان وغيرها من الجماعات الإرهابية**»، وقالت: إن السعودية تحركت ضد القاعدة لأنها تشكل تهديداً محلياً وليس بسبب أنشطتها في الخارج. هذه السياسة بدأت تتغير بعد إقالة الأمير بندر كرئيس للمخابرات هذا العام، ولكنه تغيير حديث جداً وما زال في بدايته، وربما قد فات الأوان، وعلى سبيل المثال ذكر أمير سعودي في الأسبوع الماضي، **أنه لم يعد يمول محطة تلفزيونية فضائية مقرها في مصر تشتهر بالانحياز ضد الشيعة.**

المشكلة بالنسبة للسعوديين هو أن محاولاتهم منذ فقدان بندر لوظيفته في تهيئة دائرة سنية ضد المالكي والأسد وفي الوقت نفسه ضد القاعدة ومستنسخاته قد باءت بالفشل. وبسبب سعيها لإضعاف المالكي والأسد لمصلحة السنة الأكثر اعتدالاً، أصبحت السعودية وحلفاؤها لعبة في أيدي داعش التي تحقق مكاسب على الأرض بسرعة وتسيطر بالكامل على المعارضة السنية في سوريا والعراق. في الموصل وكما حدث سابقاً في عاصمتهم السورية في الرقة، تم نزع سلاح المنتقدين والمعارضين المحتملين وأُجبروا على الولاء للخلافة الجديدة وإذا ما رفضوا فالقتل مصيرهم.

وربما على الغرب أن يدفع ثمن تحالفه مع السعودية ودول الخليج التي وجدت دائماً الجهاد السني أكثر جاذبية من الديمقراطية. كان القمع الذي مارسته ودعمته السعودية ضد الاحتجاجات السلمية الديمقراطية من قبل الأغلبية الشيعية في البحرين عام ٢٠١١ مثالاً صارخاً على ازدواجية المعايير من قبل القوى الغربية، حيث أرسلت السعودية ١٥٠٠ من قواتها إلى البحرين لتنهي الاحتجاجات بطريقة وحشية للغاية، كما دمرت المساجد والمزارات الشيعية، وبررت الولايات المتحدة وبريطانيا ذلك بالقول بأن عائلة آل خليفة السنيّة الحاكمة في البحرين تنتهج مبدأ الحوار والإصلاح، ولكن هذا العذر بدا هشاً الأسبوع الماضي عندما طردت البحرين دبلوماسياً أمريكياً رفيع المستوى يعمل كمساعد وزير الخارجية لحقوق الإنسان **توم مالينوفيسكي** بسبب لقائه مع قادة حزب المعارضة الرئيس الشيعي (الوفاق)، وصرح السيد مالينوفيسكي أن ما فعلته حكومة البحرين يقوّض مبدأ الحوار.

ريتشارد ديرلوف

إن القوى الغربية وحلفاءها الإقليميين أفلتوا إلى حد كبير من الانتقادات بسبب دورهم في إعادة إشعال الحرب في العراق وأُلقي باللوم كله على المالكي، بحجة اضطهاده

وتهميشه للأقلية السنية، لذلك حرضوهم على دعم التمرد الذي تقوده داعش، وهناك الكثير من الحقيقة في الأمر، ولكنها ليست القصة كلها على أي حال، فالمالكي فعل ما يكفي لإغضاب المجتمع السني، **ويرجع ذلك جزئياً إلى أنه يريد إخافة الناخبين الشيعة والحصول على تأييدهم في الانتخابات بزعمه أنه المدافع عن الطائفة الشيعية ضد الثورة السنية المضادة، ولكن على الرغم من إخفاقاته الكبرى، إلا أنها ليست السبب في أن الدولة العراقية آخذة بالتفكك**، إن ما زعزع استقرار العراق منذ عام ٢٠١١ هو التمرد السني في سوريا وسيطرة الجهاديين الذين كانوا في كثير من الأحيان يعملون برعاية الجهات المانحة في السعودية وقطر والكويت والإمارات العربية المتحدة. وقد حذر الساسة العراقيون مراراً وتكراراً من أن عدم السعي لإيقاف الحرب الأهلية في سوريا سيجدد الصراع في العراق. وصرح زعيم عراقي الأسبوع الماضي بالقول: «أعتقد بأنهم لم يفكروا بالعراق وكان اهتمامهم منصباً فقط على التخلص من الرئيس بشار الأسد».

وبطبيعة الحال، فإن السياسيين والدبلوماسيين الأمريكيين والبريطانيين يقولون إنهم لم يكونوا في موقف يسمح لهم بوضع حد للصراع السوري، ولكن هذا تضليل للحقيقة وكان لابد من الإصرار على مفاوضات السلام التي تفرض على الأسد الرحيل عن السلطة، وهو ما لم يحدث أبداً بعد أن سيطرت قوات الأسد على معظم المدن، مما جعل الولايات المتحدة وبريطانيا متأكدة من أن الحرب ستستمر، والمستفيد الأكبر من ذلك هو داعش التي عملت على مدى الأسبوعين الماضيين على التخلص من آخر المعارضين في شرق سوريا. الأكراد في الشمال وجبهة النصرة الممثل الرسمي لتنظيم القاعدة في سوريا أخذوا بالترنّح تحت تأثير داعش ذات الروح المعنوية العالية والتي تستخدم الدبابات والمدفعية التي استولت عليها من الجيش العراقي في عملياتها القتالية، كما أنها استولت على العديد من آبار النفط السورية.

خلقت السعودية وحشاً بات من الصعب السيطرة عليه، وينطبق هذا على حلفائها مثل تركيا التي كانت الظهير الأساس والحيوي لداعش وجبهة النصرة عن طريق فتح الحدود التركية السورية التي تمتد بمقدار ٥١٠ ميل، كما سقطت المعابر الحدودية الكردية، **وستجد تركيا أن لديها جارة جديدة على مستوى عالٍ من العنف تدين بالشكر والعرفان للتسهيلات السابقة التي حصلت عليها من جهاز المخابرات التركية**. **أما بالنسبة للسعودية، فربما حان الوقت لتندم على دعمها للثورات السنية في سوريا والعراق بعد ما بدأت وسائل الإعلام التابعة للجهاديين تتحدث عن أن هدفهم التالي آل سعود.**

يعد صعود داعش أمراً سيئاً للشيعة في العراق، ولكنه من أسوأ الأمور بالنسبة للسنة الذين خضعت قياداتهم لحركة متعصبة ومتعطشة للدماء بشكل مَرَضي، إنهم نوع من جماعة الخمير الحمر الإسلامية الذين لا هدف لديهم سوى الحرب بلا نهاية.

الخلافة السنية تحكم مساحة واسعة ومهمشة ومعزولة، وهناك ملايين السنة في بغداد وما حولها عرضة للهجوم، وبالفعل تم قتل ٢٥٥ سجيناً سنياً. لا يمكن لداعش أن تنتصر على المدى الطويل، ولكن الخليط العجيب من التعصب والتنظيم الجيد يجعل من الصعب إزاحتها. «كان الله في عون الشيعة» قالها الأمير بندر، ولكن المجتمعات السنية التي دُمّرت في العراق وسوريا قد تحتاج إلى مساعدة إلهية كي تنهض، وحتى أكثر من الشيعة.

رابط المقال: http://goo.gl/TID45s

العدد [٨٥]

مستقبل النفط العراقي مرهون بالوضع السياسي

الكاتبة: ميغان او سوليفان / أستاذة في الشؤون الدولية في جامعة كينيدي هارفرد، عملت نائبة مستشار في مجلس الأمن القومي لشؤون العراق وأفغانستان وفي سلطة التحالف المؤقتة في العراق
وكالة بلومبيرغ الخبرية - ٢٠١٤/٧/١٢

ترجمة وتلخيص: لقاء حامد

سيشكّل الحفاظ على إنتاج النفط في الجنوب تحدياً كبيراً إذا لم تكن هناك حكومة تؤدي وظائف روتينية مثل منح التأشيرات وتسهيل استيراد المعدات، مثل هذه العقبات تجعل شركات النفط العالمية تشعر بالإحباط، كما أن زيادة الإنتاج بما يتجاوز مستويات اليوم سيكون أكثر صعوبة بسبب عزوف هذه الشركات عن الانفاق والبقاء في منطقة غير آمنة

المخاوف من أن الأحداث الأخيرة في العراق سترفع أسعار النفط العالمية بدأت تتبدد، ومع ذلك، فإن الأزمة لها آثار كبرى محتملة على النفط. وتحت أي نتائج يمكن تصورها للوضع الحالي، **فإن إنتاج النفط في العراق سيفشل في مقابل التوقعات الأخيرة، والسبب في ذلك التكهن هو أن السياسة - وليس الوضع الأمني أو اللوجستي - ستكون أكبر العوامل المحددة لمسار النفط العراقي في السنوات المقبلة.**

في عام ٢٠١٢، توقعت وكالة الطاقة الدولية أن العراق سيشكل ٤٥ ٪ من النمو في إمدادات النفط العالمية في المدة من ٢٠١٢-٢٠٣٥، وتوقعت أيضاً أن العراق سيزيد الإنتاج من ٣,٣ مليون برميل يومياً إلى أكثر من ٦ ملايين برميل في السنوات الخمس المقبلة، **الإنتاج في مثل هذه المستويات يجعل العراق رابع أكبر منتج بعد روسيا والسعودية والولايات المتحدة هذا على افتراض أنه سيزداد إنتاج الجميع حسب مستويات الإنتاج المتوقعة.** على المدى القصير، من غير المرجح أن يتعطل الإنتاج العراقي بشكل واسع بسبب المخاوف مما يجري والتي دفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوى لها في تسعة أشهر إذ يتم إنتاج ما يقرب من ٨٥٪ من نفط العراق في جنوب البلاد بعيداً عن الخطوط الأمامية للمواجهة مع داعش. وحتى لو كانت الأزمة في العراق تأخذ أشكالاً مختلفة نحو حرب أهلية طائفية، فليس بالضرورة أن يتوقف الإنتاج في الجنوب الذي يهيمن عليه الشيعة، فقد ارتفع الإنتاج حتى في أسوأ سنوات الصراع الطائفي ٢٠٠٦-٢٠٠٨. السبب الحقيقي للقلق هو أن العالم يترقب استهلاك النفط العراقي الذي ما زال في باطن الأرض خلال السنوات القادمة، **و بغض النظر عما سيتحول إليه الصراع الجاري في الأسابيع والأشهر المقبلة، فإن العراق سيناضل من أجل إنتاج الكميات المتوقعة من النفط وضخها إلى السوق.**

هناك ثلاثة سيناريوهات محتملة من شأنها التأثير على إنتاج النفط:

السيناريو الأسوأ: الكثير من المتغيرات في هذا السيناريو تنطوي على مزيج من انهيار المؤسسات العراقية، ودخول الجهات الخارجية المتعددة إلى المعركة، وتقسيم البلاد، على الأقل في الجنوب والغرب، حيث سيصبحان غير خاضعين لأي حكم أو من دون سلطات واضحة. **وللأسف، فإن احتمالات هذا السيناريو كلها حقيقية جداً، وتتزايد الاحتمالية أكثر مع استمرار الجمود السياسي وصراع السياسيين في العراق من أجل السلطة**. هناك أنباء وردت مؤخراً بأن السعودية حشدت قوات قوامها ٣٠٠٠٠ الف عنصر على الحدود العراقية، وهناك شائعات باستخدام إيران للقوة الجوية لدعم الحكومة العراقية، وهذه كلها دلائل مثيرة للقلق في المستقبل.

في ظل هذه الظروف، فإن الأكراد قد يكونوا قادرين على الاستمرار في إنتاج وتصدير نفطهم، ولكن هذه الكميات لا تعوض سوى جزءٍ صغيرٍ نسبياً من إنتاج العراق الكلي. **الحفاظ على الإنتاج في الجنوب سيكون تحدياً كبيراً إذا لم تكن هناك حكومة تؤدي وظائف روتينية مثل منح التأشيرات وتسهيل استيراد المعدات. مثل هذه العقبات تجعل شركات النفط العالمية تشعر بالإحباط وحتى قبل حدوث الأزمة الأخيرة، كما أن زيادة الإنتاج بما يتجاوز مستويات اليوم سيكون أكثر صعوبة بسبب عزوف هذه الشركات عن إنفاق رأس المال والحفاظ على وجودها في منطقة غير آمنة**، وربما لن تكون شركات النفط العراقية الخاصة قادرة على تنفيذ العمل المطلوب في غياب الشركات العالمية، وخاصة إذا توقفت الحكومة المركزية عن دفع الرواتب وتمرير الموازنات، وتخصيص الموارد اللازمة في خضم الفوضى السائدة.

سيناريو الوضع السياسي الراهن: إن الوضع المنهك في العراق سيستمر في حال كانت الحكومة الجديدة تفتقر إلى المصداقية والقدرة على قلب مكاسب داعش، وإنتاج النفط سيستمر ولكن بزيادة قليلة جداً. الحكومة العراقية المركزية في بغداد تواصل جمع عائدات بيع النفط، وستستخدمها لبناء قواتها العسكرية وستبذل كل الجهود التي تضمن بقاءها السياسي وسوف لن تتمكن من الاستفادة من الإمكانيات الأساسية والموارد اللازمة لتنفيذ أكبر المشاريع الرأسمالية التي تضطلع بصناعة الطاقة. القيود على البنية التحتية ستزيد من تقييد نمو الصادرات. تقريباً كل الإنتاج في جنوب العراق يتم شحنه من محطات في الخليج (خط الأنابيب الشمالي متوقف عن العمل منذ آذار بسبب هجمات المتمردين). خطط زيادة التدفق تعتمد في جزء كبير منها على مشاريع إنشاء خط أنابيب للوصول إلى أماكن التصدير الأخرى. **الاتفاق الذي وقِّع مؤخراً لمد خط أنابيب بكلفة ١٨مليار دولار لنقل أكثر من مليون برميل يومياً من البصرة إلى العقبة في الأردن لا يمكن أن يتم في حال بقيت داعش مسيطرة على غرب العراق**، وإعادة تصدير ١,٦ مليون برميل يومياً من الخط الاستراتيجي الذي يمتد على طول البلاد من الشمال إلى الجنوب سيظل أيضاً ضرباً من الخيال إذا ما عززت داعش سلطتها في الأراضي التي تسيطر عليها. ونظراً لوجود مثل هذه القيود على صادرات خطوط الأنابيب، **ستبقى صادرات العراق تغطي ٤ ملايين برميل يومياً وهي أقل بكثير مما كان متوقعاً من قبل الأسواق العالمية على مدى السنوات الخمس المقبلة.**

البطانة الفضية للسيناريو السياسي: من المحتمل أن وجود سياسة جديدة في العراق سينطوي على مستقبل أفضل للبلاد ككل، ولكن أيضاً الواقع السياسي الجديد من شأنه أن يعقد التوسع في إنتاج النفط وتصديره. على المدى الطويل يمكن لإنتاج النفط العراقي أن يتجاوز حتى توقعات ٢٠١٣،

ولكن على المدى المتوسط فالأمر مشكوك فيه مع بقاء الأسواق العالمية متعطشة للإنتاج العراقي المتأخر. في هذا السيناريو تحفز الاضطرابات الأخيرة القوى الداخلية والخارجية على التعاون، كما أنه يحمل الساسة العراقيين على التخلي عن الأجندات الضيقة واكتشاف طرق للتسوية، والعمل على بناء حكومة تخدم العراقيين من جميع الخلفيات. **هذه الحكومة الشاملة الجديدة من شأنها أن توفر الدوافع لأهل السنة المتواجدين في المناطق التي تسيطر عليها داعش لدعم جهود الحكومة في استعادة السيطرة عليها**. إن تشكيل الحكومة العراقية الجديدة يعفي إدارة أوباما من التزاماتها ومن العجز والقلق بشأن التدخل في صراع طائفي، كما ستسمح للولايات المتحدة بمزيد من الدعم لتحقيق الاستقرار في العراق. **ومع ذلك، حتى في هذه النظرة المتفائلة، والتي يبدو من المرجح بشكل متزايد أنها ستتحقق**، فالعراق سيناضل من أجل تحقيق الزيادة في الإنتاج التي يعوّل عليها العالم؛ لأن الشرط الأساسي لهذه النتيجة هو إعادة التفاوض بشأن تقاسم السلطة والإدارة في العراق.

الأكراد - الذين يشككون منذ مدة طويلة في التزام الحكومة المركزية بالدولة الفيدرالية التعددية والديمقراطية - لن يوافقوا على التزام الحكومة العراقية الجديدة بتعهد آخر من دون ترسيخ العديد من مكاسبهم في السنوات والشهور والأسابيع الأخيرة، على سبيل المثال، فإن أي تفاهم سياسي جديد يحتاج على الأرجح إلى إضفاء الشرعية على تطوير وبيع النفط من قبل الأطراف الإقليمية (مثل حكومة إقليم كردستان) وحتى الآن تحتكر الحكومة المركزية تلك السلطة.

تحت سيناريو البطانة الفضية، يمكن للحكومة المركزية إبقاء البلاد متماسكة، لكنها لن تكون قادرة على الاستمرار في السيطرة على كل الموارد، فهناك محافظات أخرى - من السنة والشيعة - فضلاً على المحافظات الكردية ستطالب بمزيد من الحكم الذاتي. ويسمح الدستور حالياً للمحافظة أن تتطور إلى أكثر قوة لتصبح إقليماً، ولكن الحكومة المركزية سعت لمنع أو تقويض الجهود التي تبذلها البصرة وغيرها من المحافظات للتحرك في هذا الاتجاه. إن الانتقال من دولة مركزية للغاية إلى دولة لا مركزية اتحادية سيكون محفوفاً بالانتكاسات والشكوك القانونية والنزاعات، وسيعوقها نقص القدرات في الجنوب، كما أن العروض الجديدة والاستثمارات ستكون بطيئة الإنجاز، فضلاً على أن مجموعات من الحكومة العراقية سوف تقدم نفسها لشركات النفط الدولية بوصفها محاوراً شرعياً. وفي هذا السيناريو أيضاً، سيحتاج العراقيون إلى تطوير المؤسسات المحلية ولا يعني ذلك إدارة مسؤوليات جديدة ووضع سياسة محلية فقط، ولكن التنسيق بين الأقاليم والحكومة المركزية أيضاً. الشركات العالمية العاملة في الجزء العربي من العراق تستطيع الحفاظ على مواقعها نظراً للارتفاع الكبير الذي سيحدث في نهاية المطاف، لكنها يمكن أن تقلل من النفقات الرأسمالية حتى تتبدد الشكوك بشأن الوضع الحالي. **الحكومات المحلية في المناطق العربية المنتجة للنفط في العراق قد توفر حوافز أفضل لشركات النفط الدولية وتثبت أنها أكثر استجابة كشريك**. ولكنها لا تتوقع أرباحاً كبيرة في إنتاج النفط حتى يتم حل النزاع الحالي. قد يكون التفاؤل المفرط يدفعهم إلى السيناريو الأخير، ولكن هذه النتيجة ليست مستحيلة، وفي المقابل لا توجد أسباب معقولة تدعو للاعتماد على إنتاج النفط العراقي لتلبية توقعات السوق العالمية في السنوات القليلة القادمة، وبغض النظر عن السيناريو السياسي الذي سيُتكشف، تحتاج الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية والصين وبلدان أخرى إلى قبول هذا الواقع والعمل معاً لتحديد الخطوات اللازمة لمعالجة اختلالات الإمدادات المحتملة في المستقبل.

رابط المقال:

http://goo.gl/FOWb6r

العدد [٨٥]

مسوّدة قانون الكهرباء العراقي: أين الصواب وأين الخطأ؟

الكاتبان: لؤي الخطيب وهاري استيبانيان
معهد بروكينغز - ايار - ٢٠١٤
ترجمة وتلخيص: مؤيد جبار حسن

يدعو مشروع قانون الكهرباء ضمناً إلى إصلاحات تدريجية، مماثلة لتلك التي تم تنفيذها في بلدان ذات نظم كهربائية متكاملة مع دعم متواصل من المؤسسات المعنية، ومع ذلك فاتباع نهج تدريجي في إصلاح الكهرباء قد يكون غير مجدٍ في بلد يعاني من نقص شديد في الطاقة، وسوء بالتشغيل والإدارة، وهدر تقني وغير تقني، ولمواجهة هذا الوضع، تشكل الإصلاحات بعيدة المدى حلاً معقولاً لأزمة الكهرباء في العراق

كان قطاع الكهربـــاء في العراق متأزمـــاً منذ عام ٢٠٠٣، **ومـــا زالت تواجـــه المواطنين ســـاعات طويلـــة من انقطاع التيـــار الكهربائي رغم الإنفاق الحكومي الضخم على هذا القطاع خلال الســـنوات العشر الماضية**. فشـــل القطاع في تحقيق الخدمات الأساسية وفرض أعباء مالية ضخمة على الميزانية الاتحادية. وترافق النقص في التوليـــد مع هدر وزيادة غير مســـبوقة بالطلـــب، والهدر المفرط أثناء النقل والتوزيع، والعجـــز المالـــي الضخـــم. إن توفيـــر خدمـــة الكهرباء ضـــرورة لمســـتقبل اقتصاد العـــراق وتحســـين رفاهية مواطنيه. على أي حال، أثـــر الطلب المتزايد على الكهرباء بصورة كبيرة على الدعم الحكومي الهائل، وقد يرافقه عجز في الميزانية بمليارات الدولارات، مما يجعل الوضع أسوأ.

يعتقد الكاتبان أن أزمة الكهرباء التي دامت عشـــر ســـنوات قد أضرت بالقـــدرة التنافســـية للصناعة والزراعـــة العراقيـــة، وفرضت أعبـــاء اجتماعية واقتصادية علـــى العراقيين العاديين، مما اضطرهم للجوء إلـــى المولدات الخاصة باهظـــة الثمن. لكن الأسر الأكثر فقراً تفتقر إلى الأموال لتغطية تكاليف تلـــك المولـــدات، ودفعهم إلى تحمـــل ســـاعات طويلة من انقطاع الكهرباء.

إن إعادة هيكلة وزارة الكهرباء التي بلغ عـــدد موظفيها أكثر من عشرة آلاف موظف، أمر طال انتظاره في الوقت الذي تســـعى فيه الحكومة لتحسين الخدمات وتلبية الطلب في المستقبل. **مسودة قانون إصلاح الكهرباء على جـــدول أعمال البرلمان منذ عـــام ٢٠١٠، وإلـــى الآن لم يعتمـــد، وهذا يرجع في جزء منه إلـــى تعقيد القضية، ونتيجة لمخاوف**

سياسية من الفشل والخلافات بين الكتل البرلمانيـــة المختلفـــة. ولذلك فقد تُرك مشـــروع القانون طي النسيان، ومن غير المرجح أن يمرر قبل الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

مشـــروع القانون، كان قد كُتب بعد ١٠ ســـنوات من تأســـيس وزارة الكهربـــاء عام ٢٠٠٤، يخول الحكومات المســـتقبلية بتحرير هذا القطاع. وإذا ما حدث ذلك، فســـتكون هـــذه الخصخصة الأولى منذ قرار الحكومة العراقية الأولى بتأميم شركة كهرباء بغداد عام ١٩٥٥. ويحدد المشـــروع أدواراً رئيسة جديـــدة لـــوزارة الكهرباء، فضـــلاً علـــى التركيز على السياسات التنظيمية وغيرها من القضايا كالتراخيص.

وزير الكهرباء كريم عفتان الجميلي، أبرز هـــذا الدور خلال مؤتمر دبـــي الأخير حـــول الطاقة فـــي العراق. وأوجز كذلك عدداً من المشـــاريع الاستثمارية التي من شـــأنها تعزيز قدرة الإنتـــاج. ووفقاً لما طرحه الوزير، **فـــإن هذا يتطلب أكثر من ٧٥ مليار دولار من الاستثمارات.**

في حين أن مقترحات مسودة قانون الكهرباء الخاصة بإشراك القطاع الخاص، والخصخصة الفعالة، كما يرى لؤي وهاري، تحتاج إلى هيئة مستقلة لتنظيم الكهرباء من أجل ضمان سوق عادلة وفاعلة وشفافة. هناك أيضاً الحاجة إلى استراتيجية لتأطير عملية التحرير تجمع بين التدابير العملية على المدى القصير والسياسات طويلة الأجل لحفظ الاستقرار وإمدادات الكهرباء الموثوقة للعراقيين.

ويحدد مشـــروع القانون أن على الكيانات الحكومية تمويل عملياتها في المستقبل. دون أن يقدم تفاصيل عن كيفية تحقيق ذلك. إن التنفيذ الناجح لعملية الإصلاح، ســـوف يعتمد على التفاصيل. وقد يتطلب ذلك اتخاذ خطوات لا تحظَ بالشـــعبية – مثل إلغاء الإعانات، وإعادة هيكلة الدوائر الحكومية والملكيات الخاصة. وربما تحاول الجماعات المستفيدة من الوضع الراهن عرقلة ذلك. **يرتبط إصـــلاح ناجع للكهرباء ارتباطاً وثيقاً بالاســـتراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة في العراق، والتي تتضمن مبادئ التنويع والاستدامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.**

ويجزم الكاتبان أن تســـييس أزمـــة الكهربـــاء على مدى الســـنوات الماضيـــة، هـــدد بإفشـــال أي مناقشـــة حول خصخصـــة القطـــاع العـــام. صانعو السياســـة في العراق فضلوا تحقيق مكاسب قصيرة الأجل على الـــرؤى الطويلة الأمد من أجل البقاء السياسي. على مدى الأربع سنوات الماضية، حاول مجلس الـــوزراء اتخاذ تدابير اقتصادية، مثل تقديم قانون البنـــى التحتية وقانـــون النفط والغاز، ولم يتم إقرارها في البرلمان بســـبب عدم الاستقرار السياسي وانعدام التوافق في الآراء.

حتى لو كان مجلس الوزراء والبرلمان متفقان على اعتماد التشريعات الجديدة المقترحة، إلا أن هناك صعوبات بيروقراطية بسبب مقاومة الهياكل الهرمية للإدارات الحكومية وطبيعة التشريعات

العراقية التي تعرقل التنفيذ. مشروع قانون الكهرباء، على سبيل المثال، يتطلب المزيد من

التشريعات التنفيذية من أجل إجراء تغييرات عملية على أرض الواقع، وتوفير فرص للنقاش السياسي بين الوزارة ومجلس الوزراء والبرلمان. **لذلك فإن أي إصلاح حقيقي سيواجه التحدي من أصحاب المصالح السياسية والاقتصادية.**

إن التخطيط الطويل الأجل، يحتاج إلى أُطر تشريعية وتنظيمية شاملة مع إعداد مؤسسي كافي. كما على واضعي التشريعات اعتماد الوسطية في تحقيق الأهداف طويلة الأجل جنباً إلى جنب مع وسائل التنفيذ، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المستقبلية لمختلف قطاعات الاقتصاد. وتبرز ضرورة وضع هذه الاستراتيجية من خلال عملية التشاور مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجلس الوزراء واللجان البرلمانية ومجالس المحافظات، ووضع مواعيد نهائية لمناقشتها وتنفيذها.

ويرى الكاتبان أن هناك حلاً واقعياً طويل الأجل لمشكلة الكهرباء في العراق عبر دمج الاهتمامات السياسية لمختلف أصحاب المصلحة. على الرغم من أن هذه الصعوبات واضحة، إلا أن هناك علامات مشجعة على دعم جهود الإصلاح؛ أولها: إن هناك نسبة عالية من السكان على استعداد لدفع سعر أعلى مقابل الكهرباء وجودة تزويدها. على الرغم من أن مسودة القانون لم تتضمن تعريفة الفواتير بالنسبة للعوائل الفقيرة، والتي تمثل نسبة ٢٠-٢٥٪ من السكان، وهذا يمثل علامة مشجعة للتخلص من الإعانات الثقيلة الموجودة.

ثانيها: توقيت مراحل إصلاح الكهرباء أمر بالغ الأهمية، خصوصاً عندما يتم تناول قضايا الخصخصة وزيادة الرسوم الكمركية. فالإطار الزمني للإصلاح يمتد عادة لمدة طويلة من خمس إلى عشر سنين، ويستغرق أكثر من ذلك في الشرق الأوسط.

إن مشروع قانون الكهرباء يدعو ضمناً إلى إصلاحات تدريجية، مماثلة لتلك التي تم تنفيذها في بلدان ذات نظم كهربائية متكاملة مع دعم متواصل من المؤسسات المعنية. ومع ذلك فاتباع نهج تدريجي في إصلاح الكهرباء قد يكون غير مجدٍ في بلد يعاني من نقص شديد في الطاقة، وسوء بالتشغيل

والإدارة، وهدر تقني وغير تقني، ولمواجهة هذا الوضع، تشكل الإصلاحات بعيدة المدى حلاً معقولاً لأزمة الكهرباء في العراق.

رابط المقال: http://goo.gl/J3EVWJ

العدد [٨٥]

مصدر: ضباط في المخابرات التركية كشفوا عن تدريبهم لعناصر "داعش" في قاعدة "إنجرليك" الأمريكية

بغداد/المسلة: أفاد مصدر سياسي مطلع، اليوم الأحد، أن **القوات الأمنية العراقية ألقت القبض على أربعة ضباط أتراك**، مبيناً أن الضباط اعترفوا بتدريب عناصر من تنظيم «داعش» في قاعدة «إنجرليك» الأمريكية في تركيا. وقال المصدر في حديث لـ «المسلة»: إن «ضباط المخابرات التركية اعترفوا بعد ألقاء القبض عليهم من قبل القوات الأمنية العراقية بتدريب عناصر تابعين لتنظيم داعش لتنفيذ عمليات في العراق»، مبيناً أن «عناصر التنظيم تلقوا تدريبات على أيدي الضباط الأتراك في قاعدة «إنجرليك» الأمريكية في تركيا». وأضاف المصدر الذي أشترط عدم الكشف عن هويته، أن «الضباط الأربعة حالياً بحوزة القوات العراقية وقد تم توثيق اعترافاتهم بعد إلقاء القبض عليهم الأسبوع الماضي قرب مدينة الموصل». في الوقت الذي تندد فيه تركيا بعمليات تنظيم «داعش» الإرهابية في العراق وسوريا، **تعمل من الباطن لصالح التنظيم**، وكانت معلومات جديدة نشرتها إحدى الصحف التركية قد كشفت، اليوم الأحد، **أن أنقرة هي أول من مول زعيم «داعش» المدعو «أبا بكر البغدادي»، واستضافته لديها قبيل بدء انطلاق تنظيمه الإرهابي**. وكان رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي **كمال كيلشدار اوغلو** قد كشف، في ١٦ حزيران الماضي، بأن الأسلحة التي بين أيدي «داعش» أُرسلت من قبل اردوغان، داعياً وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو إلى الاستقالة.

أسرار العلاقة بين اردوغان وزعيم تنظيم "داعش"

بغداد/المسلة: كشفت معلومات جديدة نشرتها إحدى الصحف التركية، أن أنقرة هي أول من موّل زعيم «داعش» المدعو «أبا بكر البغدادي»، واستضافته لديها قبيل بدء انطلاق تنظيمه الإرهابي. وكشف كاتب الرأي التركي **رأفت بالي**، عن معلومات حصل عليها من مصادر إيرانية **تؤكد استضافة تركيا لزعيم تنظيم «داعش» المدعو «أبو بكر البغدادي»، والتبرع له بمبالغ كبيرة من المال عام ٢٠٠٨ قبل تأسيس التنظيم**.وأوضحت **صحيفة إدينلك ديلي** التركية في تقرير أطلعت عليه «المسلة»، أن «الكاتب (بالي) متخصص في الصحافة الاستقصائية، وأنه استطاع التوصل لهذه المعلومات خلال زيارته لإيران في السادس والعشرين من يونيو/ حزيران الماضي، وأكدت له مصادر غير رسمية بإيران أن تركيا استضافت البغدادي عام ٢٠٠٨ لفترة، وأن أحد رجال الأعمال الأتراك تبرع له بمبلغ ١٥٠ ألف دولار». وكشفت الصحيفة عن «استمرار عمل وحدات حزب العدالة والتنمية التركي السرية بسوريا، لمساعدة داعش، حتى بعد التطورات الأخيرة في الوضع العراقي».وأكدت الصحيفة أن «حزب أردوغان لم يبذل أي خطوات لمنع أو تقييد حرية تحركات التنظيم الإرهابي من خلال الحدود السورية التركية، كما أنها حصلت على معلومات مفادها إعطاء حزب العدالة والتنمية أوامر للضباط المحللين بتوفير كل وسائل الراحة لأتباع داعش حتى بعد اختطافهم لمجموعة من الأتراك أثناء سيطرتهم على الموصل».

المخابرات التركية وفّرت الذخيرة لتنظيم "داعش" قبل الهجوم على الموصل

بغداد/ المسلة: كشفت صحيفة «أدينلك ديلي» التركية، أن «داعش» خطط للهجوم على الموصل من داخل أحد فنادق إسطنبول تحت رعاية المخابرات التركية في المدة، بين ٢٨ فبراير/ شباط، و٢ مارس/ آذار من العام الحالي، مبينة أن المخابرات التركية وفّرت الذخيرة للتنظيم قبل الهجوم على الموصل. وأوضحت الصحيفة في تقرير نشرته عدد من المواقع العربية واطلعت عليه «المسلة»، أن «عناصر داعش التقوا في عاصمة إحدى الدول العربية، في الأول من شهر يونيو/ حزيران الماضي، ثم غزوا الموصل بعد ذلك بأسبوع، مشيرة إلى أن «المخابرات التركية وفّرت للتنظيم حينها الذخيرة، وأماكن اللقاءات والتنقل عبر دول المنطقة بسهولة». وقالت: إن «الاجتماع السري كشف عنه مجموعة من التركمان السوريين الذين تواجدوا في الفندق نفسه في إسطنبول حينها، لعقد اجتماع الحركة الديمقراطية التركمانية السورية»، موضحة أن «كبار قادة المنظمات الاستخباراتية الأردنية وقادة حزب البعث العراقي المحظور وغيرهم من ممثلي الحركات السنية العراقية حضروا الاجتماع». وأكدت أن الاجتماع كان هدفه إضعاف الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي، من خلال بناء جبهة سنية ضد الشيعة بقيادة «داعش».

بالصور.. صحيفة تركية: حكومة "أردوغان" تعالج جرحى "داعش" في مستشفياتها

بغداد/ المسلة: كشفت إحدى الصحف التركية، اليوم الخميس، أن حكومة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان تقوم بمعالجة كبار قادة تنظيم «داعش» الذين أُصيبوا في الموصل وسوريا في مستشفيات حكومية وتحت حراسة مشددة. وقالت صحيفة «ادينلك ديلي» التركية في تقرير نشرته بعض المواقع العربية واطلعت عليه «المسلة»، إن «بعض جرحى تنظيم داعش يتلقون العلاج بالمستشفيات الحكومية التركية، تحت إشراف حكومة حزب العدالة والتنمية». وأكدت الصحيفة التركية أن «هؤلاء العناصر دخلوا إلى الحدود التركية تحت رعاية حكومة حزب العدالة والتنمية من أجل تلقي العلاج الطبي، بقيادة أحد الإرهابيين الذي يدعى (مازن أبو محمد)».

وتوضّح الصورة المرفقة بالخبر المدعو (أبو محمد) في إحدى مستشفيات تركيا.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء